Language ability: An interpretive approach to producing and actually representing meanings
"An analytical descriptive study"

Ahmad Ibrahim Baniata, PHD
College of Arts, Al-Jouf University, Saudi Arabia
Bani_ata2@yahoo.com

DOI: 10.31973/aj.v1i137.996

Abstract

This study reviews the most important aspects of Chomsky's transformative generative theory and the views put forward by his student Ray Jakindov about the production of implicit semantics and their surface representations, revealing the extent of the approximation between the mental and actual representations of language for them, and what Jacindov presented in correcting some of his teacher's views on the issue of the separation between structure and significance, To reach a global grammatical system based on the collective linguistic system.

Key words: connotation, structure, verbal performance, mental meanings.

القدرة اللغوية: مقاربة تفسيرية لإنتاج المعاني وأحداثها الكلامية "دراسة وصفية تحليلية"

د. أحمد إبراهيم بني عطا أستاذ اللغة والنحو المشارك
قسم اللغة العربية/كلية الآداب/ جامعة الجوف
المملكة العربية السعودية
Bani_ata2@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

تستعرض هذه الدراسة أهم ما جاء في نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية والآراء التي طرحها تلميذه راي جاك اندوف حول إنتاج الدلالات الضمنية وتمثيلاتها السطحية، والكشف عن مدى المقاربة بين التمثيلات الذهنية والفعلية للغة عندهما، وما قدمه جاك اندوف من تصويب لبعض آراء استاذه في قضية فصل التركيب عن الدلالة، وصولاً إلى نظام نحوي عالمي، واستناداً على النظام اللغوي الجمعي.

كلمات مفتاحية :الدلالة، التركيب، الأداء الكلامي، المعاني الذهنية.

مقدمة:

كان لآراء تشومسكي أهمية كبيرة في علم اللغة على المستوى العالمي، وكان يرمي من وراء تلك النظريات اللغوية التي ذاع صيتها الوصول إلى عالمية النَّحو؛ أي محاولة وضع نظام نحوي جمعي على شاكلة الأبجدية الصوتية العالمية عند دانيال جونز، متخذا من النظرية التوليدية التحويلية ركنا أساسيا لبناء النظام النحوي العالمي، وقد استمرت التوليدية التحويلية عند تشومسكي في مسارها فتناولها بعض اللغويين بالدراسة والتطوير والسير على خطاها، بإعادة تأطيرها لتتوافق مع الدرس النحوي العالمي.

وتهدف الدراسة إلى تصويب معيارية الفصل بين التركيب والدلالة عند تشومسكي بالاتكاء على ما جاء به جاك اندوف من ضوابط تتمثل بإعادة تهيئة معيارية النظرية التوليدية التحويلية من خلال البنى الدلالية، باتباع المنهج الوصفي القائم على رصد تلك المعايير ومناقشتها بالتحليل والمناقشة وعرضها على جوانب التحليل الدلالي عند اللغويين العرب القدماء والمحدثين. والوقوف على مدى التقارب والانسجام الكبير بين الفكر اللغوي عند العرب القدامى كابن خلدون وسيبويه وبين الفكر اللغوي الذي جاء به نعوم تشومسكي، فكثير من القضايا والأفكار والآراء التي جاءا بها نجدها جلية في المنهج التوليدي التحويلي، كالملكة اللسانية التي تقابلها الكفاية اللغوية إلى جانب الشمولية اللغوية، والقواعد والتراكيب اللغوية والحدس اللغوي، واستقامة الكلام عند سيبويه.

مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة متمثلة بعنوانها لتطرح سؤالا رئيسا هو "ما مدى مصداقية معيار القدرة اللغوية في النظرية التوليدية التحويلية في إنتاج الدلالة، والدلالة المغايرة؟ وينبثق من هذا السؤال سؤالان فرعيان وهما:

- هل تصدق فرضية فصل الدلالة عن التركيب عند تشومسكي؟
- هل عُطلت فرضية فصل الدلالة عن التركيب عند جاك اندوف؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم ما جاء في نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية والآراء التي طرحها تلميذه راي جاك اندوف.
- الكشف عن حقيقة التمثيلات الذهنية والفعلية للغة.
- إعادة تأطير النظرية التوليدية التحويلية لتتوافق مع الدرس النحوي العالمي.
- تصويب معيارية الفصل بين التركيب والدلالة عند تشومسكي.
- إعادة تهيئة معيارية النظرية التوليدية التحويلية من خلال البنى الدلالية.

- عرض معايير التوليد والتحويل على التحليل الدلالي عند اللغويين العرب القدماء والمحدثين.

وقد جاءت هذه الدراسة في مبحثين، أما المبحث الأول فهو التوليدية التحويلية بين القدرة اللغوية والتمثيل الدلالي، وتضمن عرضا تحليليا لمعايير التوليد والتحويل، والوقوف على العمليات الذهنية التصورية في الهيكل العميق، والعلاقة بين الهيكل العميق والقدرة اللغوية وعلاقة ذلك بالملكة اللغوية، وتناول الوجه الآخر للهيكل العميق في صورة الهيكل السطحي والآليات التي يتم فيها تمثيل الأداء الكلامي فعليا، أما المبحث الثاني فقد تناول التوليدية التحويلية بين التركيب والدلالة، وعالج قضية فصل النحو عن الدلالة عند تشومسكي، والتعديلات التي أجراها جاك اندوف.

المبحث الأول: التوليدية التحويلية بين القدرة اللغوية والتمثيل الفعلي:

نظرية لغوية تنظر إلى القواعد اللغوية على أنها نظام لغوي تنتج حزمة من المفردات التي تعمل على صياغة التراكيب الجُملية في لغة ما. وكان الاستعمال الأول لهذا المصطلح عند تشومسكي في علم اللغة في نهاية الخمسينات، وكان مناط اهتمامه في الركيزة الأساسية على دراسة التكوين والبناء الجملي والتشكيل الصوتي، ويرى من خلالها بأنَّ المعايير النحوية جميعها نتجت عن أسس كلية في الذهنية البشرية، عوضا عن اكتسابها من المحيط الخارجي. أمَّا النَّظم النَّحوي فهو الصورة الأخرى المغايرة للنحو التوليدي، إذ يعمل النَّظم على تقنين الجمل التي تُنتزع من الهيكل العميق، وعدم تمرير البنى التركيبية التي تخالف تلك القواعد، ومن أنواعها النَّحوية والتأليفية.

أولا: معايير التوليد والتحويل:

- **التوليد:** يعد التوليد من أبرز المعايير اللغوية المنبثقة من النظرية التوليدية التحويلية وهو جوهر عملية إنتاج المعاني، والمعاني المغاير، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات الذهنية الخالصة التي تعمل على إنتاج الأفكار اللامتناهية قبل أن تتحقق وتصبح أداء فعليا، وفي هذا الصدد يعرفه العلوي: "القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل انطلاقا من العدد المحصور من القواعد وتمييزها عما هو غير سليم نحويا (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٤٠- ٤١)، فالمهمة الرئيسة للتوليد الاشتغال بإنتاج الجمل من خلال المنظومة القاعدية الخاصة بلغة من اللغات، وهذا التساوق مع تلك المنظومة يتيح إنتاج مجموعة محدودة من الجمل بحيث يمكن إخضاعها للانتقائية التركيبية السليمة، فالسلامة اللغوية أساس في الإنتاج التركيبي الجملي، وهو المعيار الذي تحتكم إليه التراكيب المتولدة، وآلية التوليد تنبني على حزمة المفردات المكونة للجملة؛ ولهذا فإنتاج دلالات جديدة لا تعني تخطي عناصر التركيب الأساسي، أو تجاوز معيار الصحة اللغوية، وبهذا يتناهى

الإنتاج الدلالي، "فالإنتاج منوط بالتوليد والقدرة اللغوية، والتي تؤدي إلى إنتاج جمل يمكن استعمالها" (زكريا، ١٩٨٥، ص ١٤)، وعليه تكون منظومة التوليد هي الشكل الثاني والتمثيل الصوري المباين للقدرة اللغوية لارتباطها بالعمليات الذهنية المعقدة لدى الناطق، فالإنتاج الدلالي يفتقر إلى تقنيات قاعدية على الرغم من أنها غير مهيمنة على عملية الإنتاج.

إنَّ ما يقوم به المتكلم عند شروعه في عملية الإنتاج على وفق الملكة اللغوية للتوصل إلى بنى جديدة تقود إلى مظنة السيطرة لتلك القواعد، وتُغيِّب العلميات الذهنية المتوارية التي تتحكم بالإنتاج وفق طرائق التآلف المختلفة لتأتي بعد ذلك التقنيات النحوية والقاعدية. وعليه يمكن القول: إنَّ عملية الإنتاج لا ترتكن على تقنيات قواعدية محضة بقدر ما هي عملية تآلف بين مجموعة الأنساق المتوارية والمترائية لدى الناطق.

وقد فسرت التوليدية "بأنَّها تفسر العمل الخلاق الذي يتيح للناطق أن يبدع عددا لا متناهيا من الجمل استنادا إلى عدد متناه من القواعد"(فاخوري١٩٨٨، ص ١٠)، فالإبداع هو ماكينة النظرية التوليدية التحويلية، ولا وجود للإبداعية خارج الحدود اللغوية السليمة، وتوليد سلالة من الجمل بالاعتماد على فكرة التناهي يعد بحد ذاته عملا خلاقاً يقود إلى اكساب الملكة اللغوية؛ ولهذا إذا انتظمت الأدوات اللغوية عند المشتغل في العمل الإبداعي ارتقى ذلك العمل، فالقدرة على إنتاج سلالات تركيبة جديدة تمنح المنتج فرصة في صياغة الأعمال الإبداعية؛ وعليه لا يمكن الفصل بين العمل التوليدي وصناعة الفن، وتكتمل عملية الإبداع بتوظيف التراكيب المتولدة وفق احتياج العمل الفني.

وقد تباينت التفسيرات في تعيين مفهوم التوليد ومن ذلك ما جاءت به نادية رمضان أنّ "التوليد قدرة الإنسان غير المحدودة في إنتاج جمل نحوية صحيحة لا حد لها، وهي القدرة التحتية التي تتمثل في البنية العميقة" (النجار، د. ت، ص١٧٧).

ويظهر جليا من خلال ما سبق ارتهان المعايير التوليدية بالقدرة اللغوية التي مصدرها البنية العميقة، فلا يمكن الفصل بين فكرة التوليد والهيكل الفكري العميق، وهذا بدوره يبين أن هذه الثلاثية: المعايير التوليدية والقدرة اللغوية والبنية العميقة تفسر مفهوم الذهنية اللغوية عند تشومسكي. فالمعايير التوليدية تتمثل بصورة إعادة كتابه (آن بافو، والياسرفاتي، ٢٠١٢، ص ٢١٢)؛ أي إعادة كتابة رمز يدل على عنصر من الكلام برمز آخر (زكريا، ١٩٨٥، ص١٣)، يعتمد رياضيا على رموز متوالية تعاد بها كتابة كل رمز من اليمين إلى اليسار للوصول إلى سلسلة رمزية لا تقبل الاشتقاق (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٤٢).

وعلى الرغم من تعاقب الكثير من التفسيرات على التوليدية، إلا أنَّها تبقى تدور في فلك القدرة اللغوية والإنتاج اللامتناهي للجمل بإخضاعها للسلامة اللغوية وتمثيلها بالرموز الصوتية والكتابية.

- **التحويل:**

وفسر التحويل بأنَّه إجراء نحوي يجري على سلسلة تملك بنية نحوية، وتنتمي إلى سلسلة جديدة ذات بنية نحوية مشتقة (العلوي، ٢٠٠٤، ص٥٦). فالقواعد التحويلية هي ماكينة التشكيل السطحي والإخراج الصوري للجمل، فهي عملية إعادة بناء وهدم للتوصل إلى البناء الأخير والفعل الإنساني الأخير والصورة النهائية وفق قانون السلامة اللغوية من خلال إظهار تخلُّق جديد من الجمل ترشَّح من البنية العميقة، صورة أخرى لا تشبه الصورة الأولى في البنية العميقة إذ إن عملية التحويل هي الرابط الأصيل بين البنية العميقة والبنية السطحية، فالتحويل يتم عن طريق منظومة من الضوابط القاعدية الدقيقة المرتكزة على ذهنية المتكلم لنقل الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ولولا عملية التحويل لبقيت جميع الجمل في حالتها الذهنية الكامنة، لا سيما أنَّ التَّحويل لا يقتصر مهمته على التمثيل الكلامي أو الكتابي بل قد يتحقق بصور أخرى كالتمثيل الفني بالرسم أو النحت وغير ذلك من الفنون الإبداعية وهذا بدوره يتقيد بفكرة الموهبة، فالبنية العميقة لا تتحرر إلا بالتفكيك وإعادة البناء في كل عملية إنتاج جديدة "فالقواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط التركيبين بنظام خاص، يمكن أن تكون قواعد تحويلية، فالربط بين التركيب الظاهري والباطني هو التحويل(العلوي، ٢٠٠٤، ص ٥٦).

وبهذه المعايير يتم تحويل الجملة من حالة تموضع المعاني إلى حالة التموضع الكلامي، وتم إقران التحويل "بالجمل التي تستدعي بعضها، فلا يمكن رصد الصلة القائمة بينها من خلال دراسة عناصرها فقط" (زكريا، ١٩٨٥، ص ١٤). فهذا الأمر يتطلب تجاوز فهم العلائق بين البنى إلى فهم العلائق بين الجمل التي تستدعي بعضها بعضا، ومن ذلك: "أكل زيد الطعام، زيد أكل الطعام، الطعام أكله زيد".

ولفهم سلسلة الترابط بين هذه التراكيب تطلب تكوين معنى يهيئ لذلك ويأذن باستعادة الإنتاج والتأدية فيها وهو التحويل، إذ لا يقتصر عمل التحويل على انتزاع الكلام من هيكله العميق إلى هيكله السطحي وإنما يشرع بسحب "جملة إلى جملة أخرى، واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر، وبإمكانه الكشف عن المعاني الضمنية" (زكريا، ١٩٨٥، ص١٤). حيث انسحبت الجملة الثانية والثالثة من الجملة الأول، وقد تصدرت الجملة الأولى الأصالة حسب قانون التحويل القائم على الانتقال من العموم إلى الخصوص؛ ولهذا اقتضت الجملة الأولى بمركبها الفعلي تصدر الأصالة في عملية التحويل، لا سيما أن تكرار

الانسحاب على التوالي يقود إلى تضييق معنى المركبات، والبنية العميقة محملة بصور ذهنية لا صدارة فيها لبنية رئيسة إذ قد تتفاوت فيها الأصول، والمواضع فيها ليست أحداثا، وعملية التحويل ما هي إلا تمثيل كلامي لأحداث فعلية؛ وهذا أكثر اتساقا لمؤدى التحويل، وعليه تصدر المركب الفعلي على المركب الاسمي نتيجة الانتقال من الصورة الذهنية في البنية العميقة إلى الأحداث والأفعال الكلامية في البنية السطحية، وبذلك يتعزز القول بأصالة البناء الأول وانسحاب البناء الثاني والثالث.

وتقوم معايير التحويل على منظومة من الضوابط وهي: القانون الباطني، قانون تجريدي بصبغة شمولية. وقانون المفردات ومهمته وصف معنى المفردات ومبناها، وقانون التحويل: ومهمته تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية، وقانون المورفيم ويشتغل بوضع الكلمات في تراكيب بصيغتها النهائية من ناحية صوتية (الخولي، ١٩٨١، ص ٢٢)، إذ إن معايير التركيب التحتي هي المسؤولة عن هيكلة قواعد الجملة في البناء العميق، ويعقبها مرحلة تخيُّر الصِّيغ التي تنتظم في الجمل، ثم تمثيل هذه الجمل واقعيا على شكل أحداث كلامية. وتتجلى معايير التحويل في صورة نمطين رئيسين هما: المعايير الإجبارية: ومنها معايير السلامة اللغوية، والمعايير الاختيارية: وهي معايير لا يلزم بتنفيذها كقواعد المبني للمجهول، والنفي و الاستفهام (السوداني، ٢٠٠٩، ص ١٢٦)، فالتحويلات الإجبارية تقوم على نقل الجمل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وتعرض الأبنية على قانون السلامة النحوية، وهي من أهم المراحل وأصعبها التي تمر فيها عملية التحويل إذ تتطلب اكتساب الأدوات النحوية السليمة، وإخضاع المنتج اللغوي للنظام النحوي قبل الشروع في عملية المطابقة، أما التَّحويلات الاختيارية فهي تحويلات غير ملزمة تتفرد بسحب البُنى في التركيب الجملي من بناء إلى آخر. "وتنظر القواعد التحويلية إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر، وتقدم التفسير المقنع لقدرة المرء على إنتاج وفهم عدد لا نهائي من الجمل الجديدة" (الخولي، ٢٠٠٩، ص٢٥).

ومن هنا تتجلى كينونة المعايير التحويلية في إغناء القدرة اللغوية وإثرائها لدى لغة ما، والكشف عن الجمل القابلة للاستعمال في حيز الإطار اللغوي، ورصد الجمل غير الصحيحة بتناظرها مع الصحيحة، فالتحويل تأطير آخر للصيغ يعمل على تقديم خدمات تعليمية من خلال عقد مفارقة بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة، وتسهم قوانين التحويل بطريقة غير مباشرة في تمكين القواعد اللغوية وتأطيرها، ووضع محددات للكلمات بضبط علاقتها مع الكلمات الأخرى لا سيما أن لكل كلمة قصة حياة طويلة مع بقية الكلمات في البنية العميقة، فلا يمكن إيقاع كلمة في موضع كلمة أخرى مفسره لها في السياق نفسه، كقوله تعالى: "تلك إذا قسمة ضيزى" فلا يتعاقب على موضعها غيرها من الكلمات المفسرة لها، وتفسيرها بغيرها

لا يعني صلاحية قيامها مقامها، فكلمة "قسمة ضيزى "تؤدي معناها كلمة "جائرة" ولكنها لا تؤدي وظيفتها.

وتكمن العلاقة بين التوليدية والتحويلية في أن القواعد التَّوليدية ليست كلها قواعد تحويلية، وتصف الجمل وتفترض تركيب باطني وظاهري لها، أما قواعد التحويل فهي توليدية؛ لأنها عند تشومسكي تصنف جمل اللغة تصنيفا واضحا متسلسلا (الخولي، ٢٠٠٩، ص٢٤)، فالمعايير التوليدية والتحويلية عبارة عن منظومة معقدة من الأصول تفتقر إلى السهولة وتتجلى بهيكلين أحدهما عميق والآخر سطحي.

وينبني التَّحويل على حُزمة من المعايير تبين آلية انسحاب الجمل التوليدية إلى جمل تحويلية وهي: الحذف ومهمته انقاص البنية السطحية مقارنة بالبنية العميقة، ويعبّر عنه بالمعادلة: أ + ب = ب، والإحلال ومهمته استبدال عنصر في الجملة بعنصر آخر يتضمن معناه، أو يتضمن دلالة جديدة ويعبر عنه: أ ب. (بو بكر، ٢٠١١، ص ١٠٧) والتمدد والتوسع: ومهمته توسيع مجال أحد العناصر ليصير عنصرين، ويرمز له: أ ب + ج، والتقلص والاختصار: ومهمته حذف عنصرين من عناصر التركيب ويرمز له: أ + ب ج، والزيادة: ويقصد بها كل زيادة في الملفوظ ويرمز له: أأ + ب، وإعادة الترتيب: تتمثل بتقديم عنصر من عناصر الجملة على بقية عناصرها ويرمز لها أ +ب / ب + أ (ياقوت، ١٩٨٥، ص٦٩).

ومن خلال ما سبق يتبين أن تلك المعايير التي ينبني عليها التحويل تتفاوت مصطلحاتها من لغوي إلى آخر وهذا التفاوت مرجعه إلى نشأة هذه النَّظرية على أيدي علماء لسانيين غربيين ومن بينهم العالم الألسني نعوم تشومسكي؛ ونظرا لواقع التَّرجمة وما يعتريه من عوامل مختلفة تؤثر على نقل الدلالات المقصودة؛ فقد تعددت ترجمة المصطلحات والمفاهيم التي تقوم عليها هذه النَّظرية، ومن هنا تعددت مسميات معاييرها على الرغم من أنَّها تؤدي المفاهيم الوظيفة نفسها، أضف إلى ذلك أن المعايير التحويلية تسهم في التباين بين الصيغ السياقية التي يحتمل ظاهرها التكافؤ.

أمّا في إطار المقاربة بين التَّوليدية والتَّراث الفكري اللغوي، فاللغة عند ابن خلدون هي قدرة أبنائها على التعبير والإفصاح عن مقاصدهم واحتياجاتهم الجسدية والفكرية مرتبطة بقصد الإفادة فالمتكلم يعبر عن مقصوده من خلال لغته التي ينطق بها، إذ قصر مفهوم اللغة على المتكلم، ولم يلتفت إلى المستمع الذي جعله تشومسكي عنصرا أساسيا في تعريفه للغة، ووصف ابن خلدون اللغة بأنَّها ملكة فطرية أو أنّها تكتسب من البيئة المحيطة، وهذا ما أكد عليه تشومسكي إذ يعرف اللغة بأنها المعرفة الضمنية الحدسية للمتكلم بقواعد لغته

التي توجه الأداء الكلامي وهو الاستعمال الناجز للغة في سياق ما (زكريا، د ت، ص ١٠٩– ١١٠).

ثانيا: الهيكل العميق والقدرة اللغوية:

فسر لغويون عديدون القدرة اللغوية أو الكفاية اللغوية، واستقرت بعض رؤى النظرية في صورتها النهائية أو تكاد، وقد تدرَّجت مناهج النّظرية من الوصف إلى التَّفسير، ممَّا أدَّى إلى إضفاء المعايير العلمية وأدواتها التي تتناول فكرة العرفانية اللغوية في بعض جوانبها المرتبطة بالنشاط اللساني الإبداعي؛ ولذا كانت دراسة الأدوات التي تتخذها القدرة اللغوية لدى المتكلمين لتمثيل العمليات الذهنية في الهيكل العميق على شكل أداء كلامي قابل للتداول والتفاهم بين البشر، مع عرضها المستمر على المنظومة النحوية في اللغة.

- **الهيكل العميق:**

أو البنية العميقة كما يعرفها تشومسكي بقوله: "العمليات اللغوية على المؤشر النَّسقي القاعدي" (العلوي، ٢٠٠٤، ص٥٤)، فالبنية العميقة هي مجموعة من الأنساق المتضامة على وفق منظومة النَّسق القاعدي المهيمن عليه بالعمليات العقلية الباطنية الكامنة في اللاوعي، ومن الصعوبة بمكان التوصيف الدقيق لتلك العلميات، إذ إنَّها منوطة بعالم النفس في ضوء الاستجابة والسلوك، ويقتصر دور عالم اللغة في توصيف الذهنية من خلال العمليات اللغوية التي تطفو على السطح فهي صورة أخرى ولكنها ليست نهائية، إذ إنَّ المسار الباطني مجرد عمليات متسقة يطلق عليها النظام اللغوي، وهو نظام فطري سواء عند الجميع، يظهر على شكل لغات ولا يختزل بلغة ما، وهو مجموعة متشابكة من العمليات الذهنية الغائبة عن التحليل، وما يقوم به اللغوي ليس إلا تحليلا للبنية السطحية ونسقيتها لغاية التنبؤ بالفرضيات الذهنية. والعمليات الذهنية تشتغل بنمطية واحدة عند الجميع وحقيقة هذه النمطية أنها استجابة للبنية الغائبة، لا سيما أن كفاءة العمليات الذهنية تزداد بزياد الإعمال الذهني وتقل بتعطيله، فيتحقق التمايز اللغوي وقدرة الإنتاج.

وهي أيضا القواعد التي توجد التتابع الكلامي في البنية السطحية، وهي بنية ضمنية تتمثل في ذهن الإنسان، وحقيقة عقلية يعكسها التتابع الكلامي المنطوق المرتبط بالدلالات اللغوية (زكريا، ١٩٨٥، ص١١١– ١١٢). فالهيكل العميق يتعهد بعمليات التَّحول وتواتر الوحدات على خط النسق الأفقي، وهو عبارة عن ضوابط ذهنية تتعالق مع القدرة اللغوية وتتصل اتصالا محكما بالمعنى، ولا يمكن فهم الجمل إلا من خلالها فهي حمالة دلالات.

وقد فسر كذلك بأنه المرحلة الأولى في الإنتاج الدلالي المحمل بعناصر التفسير، والتركيب الفطري في ذهن المتكلم (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٥٤)، فهو دلاليا نواة إنتاج الجمل في لغة ما فكل جملة هي صورة أخرى عن البنية العميقة لا يمكن الفصل بينهما، وما

يطفو على السطح ليس إلا نمط أحادي عن البناء الغائب قابل للفهم، وتعدد وجوه المعنى هو نوع من أنواع التأويل، والتأويل في حقيقته انسحاب نحو حزمة المعاني الضمنية المتوارية، وما تعدد التفسير بتغير القراءة إلا إنهاض للمعاني القارة في البناء العميق، فما ينفذ إلى السطح من الجمل والمعاني إنما هو نتيجة نمط قرائي، لا سيما أنَّ التمثيل السَّطحي بالجمل مرتبط بعامل الاشتغال والاحتياج، فبزيادته يزداد الاشتغال بالمعاني الذهنية وتُسرَّح التمثيلات النمطية على هيئة جمل، فالبنية العميقة هي الجذور الخبيئة وما يظهر على السطح من الأغصان والورق والثمر هو تمثيل آخر لتلك الجذور، فلا جمل بغير الهيكل العميق الذي يتحكم ببنية النَّسق السطحي ويمده بعناصر المعنى المتجدد بالتوافق مع معطيات العصر والبيئة، والهيكل العميق هو المكون لعملية اشتقاق الجملة ويضم حزمة المعطيات الدلالية العامة.

فما دامت البنية العميقة حمالة للمعنى، والمعنى عند الجميع، يتأكد أن التمثيل الذهني ظاهرة مشتركة لدى البشر جميعهم لكونه انعكاسا مباشرا للتفكير، ولذلك فهو عالمي (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٥٣). وهو ما أسهم في وضع النحو التوليدي التحويلي نحو القواعد اللغوية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أنّ التحويلية التوليدية قد مرت بثلاث مراحل، عمل تشومسكي في المرحلة الثالثة (١٩٧١ – ١٩٧٣) تعديلات على النظرية بعد أن ثبت لديه بأن تقعيد بعض الحقائق النحوية سيظل متعذرا إلا إذا جرى تحقيق التجريد الذي تمتاز به البنى العميقة" (التواتي، د ت، ص٥١) .

وهذا مرجعه إلى قصور التفسيرات حول علميات الإنتاج الدلالي في الهيكل العميق، وعدم استنادها على أدلة قطعية من جانب، ناهيك عن التَّوجيهات النقدية التي تعرض لها مفهوم الهيكل العميق من جانب آخر حيث انتقد جورج لاكوف "تصورا معينا لهذه البنية وصرح بأنه لا يمكنها أن تفسر كل القضايا اللغوية، وتحتاج إلى إدخال تعديلات عليها"، (غلفان، ٢٠١٠، ص١٥٥– ١٥٦) وقدم اقتراحا يتعلق بتنسيق الروابط النَّحوية في الهيكل العميق يبنى على المكونات الأساسية وهي: [ج (جملة) م س (مركب اسمي) ف (فعل)]، وحوادث الملء المعجمي" (غلفان، ٢٠١٠، ص ١٢٦) .

- **القدرة اللغوية:**

تنطلق توليدية تشومسكي من فكرة مهمة بنى عليها بعض معايير التحويل والتوليد وهي فكرة "الفطرية اللغوية في ذهن الإنسان متخذا إياها من خلال المقابلة بين الإنسان وغيره من الحيوانات" (عمايرة، ٢٠٠٤، ص٥٥)، فوجود الأعضاء التي تُسمى اعتباطا بأعضاء النُّطق ليست دليلاً على الإنتاج اللغوي، على الرَّغم من أنَّها مهيأة للنطق عند الحيوان أكثر منها عند الإنسان، ولو كان ذلك لكانت بعض الحيوانات أكثر قدرة على الكلام من الإنسان،

إنَّ وجود بعض النَّاس غير القادرين على النَّطق على الرغم من سلامة الجهاز النطقي لهو دليل على ارتباط القدرة اللغوية بالنظام الفطري عند الإنسان، وكثير من الحيوانات التي تتعايش مع الإنسان لفترات طويلة لم يمكنها هذا من التَّكلُّم، فالإنسان في فترة الطفولة المبكرة باستطاعته إنتاج عدد ليس بالقليل من الجمل التي تساعده على تلبية احتياجاته الأساسية والإفصاح عما في نفسه بينما تعجز أميز الحيوانات ذكاء وأسرعها تعلما – بالتَّدريب– عن الأداء اللغوي.

ومما دفع تشومسكي إلى التَّمسك بفكرة الفطرية (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٤٢) "تدرج الطفل في بناء الجمل الصحيحة بمحاكاة آبائهم ومن حولهم باستغلال القواعد المنظمة التي يسمعونها في بناء جمل لم يسمعوا بها قط من قبل" (ليونز، ١٩٨٥، ص٣٤)، فالفطرية اللغوية عند تشومسكي تمثل قاعدة مهمة في البناء اللغوي للانتقال إلى فكرة القواعد الكلية التي تهتم بضبط الجمل المنتجة وفق القواعد اللغوية (عمايرة، ٢٠٠٤، ص٥٦).

فالقدرة اللغوية عند تشومسكي تقوم على "معرفة اللغة نظاما مجردا متضمنا في الأداء، يتكون من قوانين تسمح بتحديد الشكل والمعنى الأصلي لعدد من الجمل الممكنة" (درقاوي، د ت، ص٩)، فالقدرة اللغوية لدى تشومسكي ترتبط فعليا بالأداء، وهي ضوابط ذهنية تجريدية تهيمن على الإنتاج اللغوي من الجمل والتراكيب وتلزمها بمعيار السلامة اللغوية. واستعمل العرب القدامى ومنهم ابن خلدون مصطلح "الملكة اللسانية" في حين آثر تشومسكي استعمال مصطلح "الكفاية اللغوية" أما مصطلح "الذوق" فقد عبر عنه ابن خلدون بالملكة اللسانية الراسخة في ذهن ابن اللغة، ومصطلح "الحدس" الذي عبر عنه تشومسكي بقدرة ابن اللغة على الحكم على الجمل بالقبول أو الرفض وغير ذلك (زكريا، ١٩٨٥، ص٦٤).

فالمكلة اللسانية موجودة بالفطرة والذوق عند الإنسان، وهو نفسه ما جاء في النظرية التوليدية التحويلية حيث يركز تشومسكي في القدرة اللغوية على معرفة الإنسان الضمنية للغة (زكريا، ١٩٨٥، ص٣٢)، وهي معرفة يستطيع من خلالها تكوين الجمل وتركيبها، وإنَّ لم يسمع بها من قبل وفي ذات السياق نلحظ أن ابن خلدون يميز بين الملكة اللسانية وصناعة العربية التي هي انعكاس لهذه الملكة، وهو تمييز يقارب إلى ما ذهب إليه تشومسكي في تمييزه بين الكفاية اللغوية وبين الأداء الكلامي (زكريا، د.ت، ص٢٤).

وقد فسرت القدرة بالملكة عند بعض اللسانيين العرب من ذلك القول بأنَّها "معرفة بقواعد اللغة وهي مشتركة بين أبناء المجتمع اللغوي الواحد، ما داموا يملكون المعرفة نفسها بنظام اللغة" (العلوي، ٢٠٠٤، ص ٤٥). وهذا يقتضي التمييز بين النظام اللغوي الجمعي الذي مصدره الهيكل العميق، والنظام اللغوي الجمعي الذي مصدره الهيكل السطحي، فالنَّظام اللغوي الأول وكما أشرنا سابقا بأنه فطري إلهامي واحدٌ عند جميع البشر يعمل بصورة واحدة

ويظهر على صورة لغات ولهجات، تتفاعل العلميات الذهنية فيه بطريقة لم يتم التوصل إلى توصيف دقيق لتلك العلميات، أمَّا النَّظام اللغوي الجمعي والذي مصدره البنية السطحية فهو نظام مشترك بين أفراد المجتمع الواحد إذ يدركون ما يتواصلون به من كلام باستعمال هذا النظام النحوي، فهو نظام اتفاقي وضع من خلال الاستقراء للبنية الخارجية للتراكيب والجمل.

وعرَّف الراجحي القدرة اللغوية "بالكفاءة التحتية التي يمتلكها المتكلم السامع المثالي، وتمثل البنية العميقة للكلام وتقدم التفسير الدلالي للغة" (الراجحي، د ت، ص ١١٤). وكان للسانيين العرب دورٌ مهم في إدخال بعض التعديلات المعيارية على النَّظرية التوليدية عند تشومسكي ومن هؤلاء ميشال زكريا حيث فسر القدرة اللغوية بأنها: "إنتاج الجمل وفهمها في عملية تكلم اللغة والمعرفة الضمنية للغة"، (زكريا، ١٩٨٥، ص٧) وهذا يعني أنَّ المتكلم قادر على الصياغة غير المتناهية من التراكيب التي لم يكتسبها من قبل، وقادر على إدراك عدد غير متناه من الجمل، ومن ذلك أيضا أنَّها "قدرة المتكلم على الجمع بين الأصوات اللغوية والمعاني وفق قواعد لغته" (عثمان، د ت، ص٩).

ويشير هذا إلى تنامي ماهية القدرة اللغوية لتصير محددةً ومقيدة وذلك بإضفاء بعض التعديلات عليها من خلال فكرة التحييد؛ التي تقوم على إعطاء كل جملة بعدا مستقلا عن الجمل الأخرى في عملية المعالجة، وبتقديم معيار لغوي خاص لكل جملة، بمعنى أنها تعمد على ضبط الاستخدام اللغوي في أثناء الإنتاج التركيبي بعرضه على البنية الصوتية والدلالية والاحتكام لقانون السلامة اللغوية.

وعلى الرغم من تباين التفسيرات التي تبيِّن مفهوم القدرة اللغوية عند تشومسكي إلا أنَّها تدور في فلك واحد وتكشف في أغلبها عن سمة مشتركة واحدة فيما بينها وهي أن اللغة مزية إنسانية، وقدرة الناطق في إطار البيئة والمجتمع الواحد على صياغة عدد غير محدد من الجمل لم يتداولها من قبل وفهمها، ضمن المنظومة اللغوية المعيارية لدى جماعة أفراد مجتمع ما، ومن خلال فكرة القدرة اللغوية يتم تنشيط القواعد النَّحوية للقيام بعمليات المفارقات اللغوية بين التراكيب المتوافقة مع السلامة النحوية والتراكيب المغالطة للسلامة النحوية، واقترن مفهوم القدرة اللغوية عند تشومسكي بالتمثيل الكلامي.

ثالثا: الهيكل السطحي والتمثيل الفعلي:

إنَّ أول من استعمل مصطلح "البنية السطحية" هو تشارلز هوكيت (Charles Hockett) في كتابه "محاضرة في اللسانيات الحديثة"، ولم يستعمل تشومسكي هذا المصطلح بطريقة واضحة إلا في كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" (١٩٦٥)، فجميع التراكيب الجملية تنتج عن هيكلين: هيكل عميق وهيكل سطحي، أمَّا الهيكل العميق فهو

هيكل تجريدي ذهني يتمخض عن العلميات الفكرية اللاسكونية المتسلسلة والمنسقة، ويتحقق على صورة دلالات ومفاهيم معرفية. وأما الهيكل السطحي فهو تمثيل الأداء الكلامي فعليا أو الشكل الفيزيائي لتلك البنى على أنها أصوات أو رموز قابلة للتفاهم والتداول.

- **الهيكل السطحي:**

هو "بنية مستخدمة في سلسلة أفقية من الكلمات، بسمات صوتية أو كتابية" (بوقرة، ٢٠٠٩، ص ٢٢٦)؛ أي الصورة الخارجية المترائية التي تتحمل تمثيل الأحداث اللغوية صوتيا أو كتابيا "يحكمها نظام نحوي وصرفي يعمل على إنشاء علاقات بين الكلمات في التراكيب ويقدم تفسيرا صوتيا للغة" (صبيح، ٢٠١١، ص ٢١)، ومن هنا تتبدى العلاقة القوية – التي أشار إليها تشومسكي– بين الهيكل السطحي والمستوى الصوتي وعرف كذلك بأنه "الكلام المرتبط بالقواعد التحويلية، وانتظام الكلمات في جمل تنحسر عن علاقة ذهنية بكلمات منطوقة" (عمايرة، ٢٠٠٤، ص٢٥)؛ إذ تشتغل معايير التحويل على إبراز المركبات من هيكلها الذهني وعرضها على السطح بقالبها الخارجي المادي انسجاما مع معايير الهيكل العميق التي تتحكم في نشأة التراكيب، وعليه يمكن القول: إنَّ عملية التحويل تقوم على سحب كل الصيغ السياقية القابلة للتداول والاستعمال والموافقة للقواعد النحوية من هيكلها العميق إلى هيكلها السطحي.

وإتباعا لما سبق يمكن التأكيد على "أنَّ البنية السطحية تقوم بتنظيم وحدات الجملة وتحديد التأويل الصوتي بشكل نهائي، وكذلك ليس بالضرورة تطابق بنية الجملة العميقة مع بنيتها السطحية" (غلفان، ٢٠١٠، ص ١٢)؛ أي إنَّ الدلالة المختزنة في التراكيب في هيكلها العميق ليست صورة مماثلة لدلالة الجملة في الهيكل السطحي من ناحية، ولا يمكن افتراض حتمية التماثل بين بنية الجملة في شكلها العميق مع الأحداث الكلامية الممثلة للجملة في وقت إجرائها من ناحية ثانية، إضافة إلى أنّ البنى السطحية بنى غير متناهية، إذ يمكن تشكيل عدد غير محدود من الجمل قابلة للتداول والاستعمال نحويا في لغة ما، مقارنة بالعدد المتناهي للبنى العميقة؛ لأن معايير التحويل هي التي تكشف آلية الانسحاب من التجريد التحتي إلى التمثيل الأخير للجملة في البنية السطحية.

وظل تشومسكي يفرق بين البنية العميقة والبنية السطحية حتى قدَّم نظريةً تحويلية أكثر تماسكا من خلال كتابه (مظاهر النظرية التركيبية) (قدور، ٢٠٠٨، ص ٣٢٠)، ويمكن وضع محددات للتفريق بين البنية العميقة والبنية السطحية، ويتجلى ذلك بمجموعة من العناصر وهي: ارتباط التمثيل الدلالي للجملة بالبنية العميقة عن طريق قوانين التأويل الدلالي، وبالتأويل الصوتي على البنية السطحية، وتتوسط قوانين النحو بنية العبارة لتقدم الصورة الصحيحة للجملة (باقر، ٢٠٠٢، ص٦٤).

ويتبين مما سبق أن مهمة الهيكل العميق هي معالجة المعاني بينما يشتغل الهيكل السطحي بالأصوات، وكلاهما يفتقران إلى المكون النَّحوي، فالقواعد التَّحويليّة مرتبطة بالبنية العميقة وتهيمن على التراكيب، وتعمل على تحويلها من البنية العميقة إلى البنية السطحية في إطار القواعد النحوية، وتقوم البنية السطحية بعرض التراكيب على القواعد النَّحوية قبل تمثيلها صوتيا، وتفتقر القواعد التحويلية إلى الضوابط الصوتية التي تكفل موافقة المنطوق في أثناء إنتاجه للتموضع الصَّوتي السَّليم للغة ما بعدم إزاحته عن مخرجه، لتقوم البنية السطحية بدروها على تصريف البنى الداخلية للجملة وعرضها على شكل صور صوتية صحيحة.

ويتأكد ذلك في أن: "الأصل فكرة، والفرع إخراج الفكرة والأصل بنية عميقة فرعها البنية السطحية، وفي الجملة كلمات أصل وفروع، والكلمات الأصل تتصل بالبنية العميقة، والكلمات الفروع لها صلتها بالبنية السطحية" (عمايرة، ٢٠٠٤، ص٢٥٥). وتتجلى هنا ميزة الهيكل العميق وارتباطه بالمعنى عند مقارنته بالهيكل السطحي الذي يعنى بالتمثيل الصوتي في نظرية تشومسكي وهي ذات علاقة قوية بمعايير هذه النظرية وعلى وجه الخصوص ارتباطها بالأداء اللغوي والقواعد التحويلية.

- **التمثيل الفعلي:**

يُعدُّ تمثيل الأداء الكلامي فعليا عند تشومسكي بأنَّه "الأصوات التي يطلقها المتكلم بالفعل، وهو سلوك ينبعث في منظومة من القواعد الكامنة على الرغم من تأثره بعوامل يتصل بعضها باللغة، وبعضها بالمتكلم نفسه" (عثمان، د. ت، ص١١)، وتتضح هنا العلاقة الواضحة بين القدرة والأداء، إذ إنَّ الأداء هو الصورة الصوتية المحكومة بمجموعة من القواعد، أو السلوك الذي يتأتى استجابة للعمليات الداخلية المنظمة، فالتمثيل الفعلي ما هو إلا علاقة بين القدرة اللغوية وبين الأداء الكلامي المحكوم بالقواعد اللغوية إضافة إلى المعايير الهامشية الطارئة كالمقامية والسياقية، وهو أيضا "الجمل التي تبدو في فونيمات ومورفيمات وتنتظم في تراكيب جملية خاضعة للقواعد اللغوية الكامنة والمسؤولة عن تنظيم هذه الفونيمات والمورفيمات، فهو الوجه المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة" (عمايرة، ٢٠٠٤، ص ٥١).

وممَّا هو جدير بالذِّكر أنَّ تماثُل النَّسق الفونيمي السَّطحي مع النَّسق الفونيمي التحتي هو تماثل نسبي، وكذلك حركة الفونيمات والمورفيمات في صورها الذهنية مع حركتها السطحية؛ وهذا بدوره يقود إلى إنتاج عدد لا متناه من الجمل نتيجة اللاسكونية للفونيمات الذهنية، وعليه فالمركبات الجملية لا تشبه إلى حد كبير المركبات الذهنية التحتية، والوجه

الذي يطفو على السطح هو وجه آخر لا يحدث بينه وبين القدرة اللغوية تماثل تام نظرا لاحتكامه إلى تلك الحركة اللاسكونية للفونيمات في البنى العميقة.

وقد فسر تمثيل الكلام فعليا أيضا بأنَّه الممارسة الفعلية والآنية للملكة، وإخراج نظامها اللغوي والضمني من حيزه اللاشعوري إلى الحيز الإدراكي" (العلوي، ٢٠٠٤، ص٤٤)، فهو إحالة للملكة اللغوية من الذهنية إلى الإدراكية. وعرَّفه الراجحي بأنَّه "السَّطح الذي يعكس الكفاءة وما يجري في العمق من عمليات (الراجحي، د. ت، ص ١١٥)، ومنه فإنَّ التمثيل الكلامي يعد أحد الحدود اللغوية وهو الحد الصوتي، وهو المرآة التي تظهر عليها الأطياف التحتية للقدرة اللغوية لدى المتكلم والآليات اللغوية التي تحصل في عقله من خلال توليد الكلام. وأكَّد ميشال. زكريا على أنَّ استعمال الإنسان للكلام لا يعني توافقه مع قدرته اللغوية (زكريا، ١٩٨٥، ص١)، ذلك لأنَّ التمثيل الفعلي يعتريه الكثير من العوامل الخارجية التي تؤثر فيه فتغير من مضامينه، والقدرة اللغوية والتمثيل الفعلي ملمحان متكاملان غايتهما تحقيق الأحداث اللسانية، فإذا كانت القدرة اللغوية هي الطاقة الكامنة (الملكة) والمعرفة اللغوية بمعايير اللغة، فإنَّ الأداء الكلامي هو ماكينة تهدف إلى أداء مهمة احتواء الطاقة اللغوية الكامنة بالقوة المُحرِّكة (الجهاز النطقي)، وإخضاعها لعمليَّة التَّمثيل النُّطقي وتكييف الأصوات بحيث تصبح قابلة للتداول مع الآخرين، ومن هنا ونتيجة عملية التكيف والتكييف التي تتأثر بالعوامل السياقية والمقامية فإننا لا نحقق صورة متوافقة تماما مع الأصل، ولذلك يمكن أن يقال إن الفعل اللساني لا يظهر بصورة واحدة عند الجميع؛ لأن هذا الفعل بحد ذاته هو انتزاع فردي من القدرة اللغوية الكامنة؛ ولهذا يحدث التمايز بين الأفراد في الأداء الكلامي، أما القدرة فهي نشاط ذهني جمعي مشترك بين أبناء المجتمع الواحد.

ومن خلال عرض ما جاء به تشومسكي ومقاربته مع بعض المسائل اللغوية عند سيبويه يظهر مدى التقارب بين الفكر اللغوي عند العرب القدماء والفكر اللغوي في الألسنية التوليدية التحويلية، إذ يولي سيبويه التراكيب اللغوية اهتماما على حساب المفردات، فالكلام (الجملة) عند سيبويه هي وحدة البحث اللغوي (زكريا، د.ت، ص٤٦٣)، وأمَّا النَّظرية التوليدية فتنظر إلى التركيب على أنَّه المكون التوليدي الوحيد في اللغة، وتعتبر المكونين الصوتي والدلالي وسيلتين للتفسير (زكريا، د. ت، ص ٥٧).

ويعتمد سيبويه في الحكم على سلامة الكلام وأصوليته على الحدس للغوي لدى العربي الموثوق به، فسيبويه يسأل العرب الموثوق بهم، والحدس اللغوي هو الركيزة التوليدية والتحويلية عنما يصنع قواعده اللغوية، فإن الحدس يمد المدونة الكلامية بالمادة الكلامية الأساسية (زكريا، د. ت، ص٤٨).

المبحث الثاني: التوليدية التحويلية بين التركيب والدلالة:

كان لآراء راي جاك اندوف أهمية كبيرة في تطوير وتصويب بعض معايير التوليدية، وكان يرمي من وراء ذلك إلى محاولة استكمال ما جاء به أستاذه تشومسكي في النَّظام النَّحوي الجمعي انطلاقا من المستوى الدلالي، وذلك بإعادة تأطيرها واستكمالا لهذا النَّظرية من جانب مستوياتها اللغوية المختلفة لتتوافق مع الدرس النحوي العالمي وصولا إلى المعجمية الوظيفية، وتصويب معيارية الفصل بين التركيب والدلالة عند تشومسكي من خلال المستوى الدلالي.

ويتحقق التقارب اللغوي بين الفكر اللغوي العربي والغربي من خلال الفصل بين الجانب النحوي والدلالي، فالنظرة الفاحصة لما جاء به سيبويه في باب استقامة الكلام، يكشف لنا أنَّ الكلام عند سيبويه إمَّا أن يكون مخالفا لقواعد التركيب، لخروج التراكيب عن قواعد اللغة، وإما أن يكون مخالفا للمعنى كقولنا: "حملت الجبل، وشربت البحر" (زكريا، د.ت، ص١)، والدرس اللغوي العربي لا يتفق مع هذه النظرية في فصل المعنى عن نظام التركيب، ولكنه يوافقها في أنّ نظام الجملة قد يكون موافقا لنظام العرب في كلامها أي تكون الجملة صحيحة قواعديا كما تقول النظرية التوليدية، ولكنها غير صحيحة من ناحية المعنى، فالنَّظرية التوليدية التحويلية تعتمد في حكمها على نحوية الجمل على القواعد الكلية التي يدركها المتعلم والسامع المثالي (زكريا، د. ت، ص ٤٨).

تتكون الدلالة عند جاك ندوف في التركيب الجملي بعد تناسق مكوناتها وتآلفها وأطلق عليها مصطلح التأليفية، وهو نفسه ما جاء به تشومسكي وقال به عدد من العلماء العرب القدماء واصطلحوا على تسميته بالتأليف (جاك اندوف، د.ت، ص ٢٠). فمفهوم الدلالة عند جاك وتشومسكي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتراكيب الجملية، واقتصرت معالجتهما على دلالة التراكيب الجملية فدلالة التركيب الجملية إحدى العناصر التي تقوم عليها النظرية التوليدية التحويلية، لا سيما أنهما اشترطا مبدأ التأليف القائم على العلاقات والانسجام بين المفردات، وهذا المبدأ يقود إلى قانون السلامة النحوية، فلا استقامة للدلالات إلا بعرضها على المعايير النَّحوية.

إنَّ المستوى الدلالي عند جاك غير منبثق من النَّظم (جاك اندوف، د. ت، ص٢٠)، والتَّوليد عنده يستغرق جميع المستويات اللغوية، بينما اقتصر عند تشومسكي على الرصف (النظم)، ويتصدر المستوى الدلالي رأس هذه العملية للوصول إلى عملية الرصف وإقامة العلائقية بين أركان بنى التركيب الجملي، في حين لا يفصل جاك اندوف بين النحو والدلالة في إطار العرفانية الدلالية، ولا تعلل القضايا النحوية عنده إلا بالاتكاء على الدلالة. لقد دأب

اندوف إلى تصويب أغلاط تشومسكي وبالتحديد فيما يتعلق بتحييده للمعنى عن النحو، وكانت تلك الأغلاط عند نشأة النظرية التوليدية التحويلية.

إن الدلالة عند جاك اندوف صورة تجريدية، انبثقت عن حزمة من العناصر تدور حول تصنيف المعنى، وارتباطه بالنظم، واصطلاحه البنية الدلالية، وقواعد التوافق (جاك اندوف، د. ت، ص٥٥)، ونص جاك اندوف على معيار الانسجام والتآلف الدلالي في الهيكل العميق الذي جعله معيارا أساسيا لاستقامة البنى الدلالية أطلق عليها معايير الصحة الدلالية على غرار قواعد السلامة النحوية للنظرية التوليدية، ومهمتها القيام على اتساق المكونات الدلالية.

إنَّ معايير صحة التركيب الدلالي تقوم بتوليد الصيغ الدلالية وإنتاجها فهي ليست مقتصرة على المستوى السطحي بل تتعدى ذلك إلى إنتاج المعاني في الهيكل العميق، والإفادة في العرض على معايير الصحة اللغوية؛ سلامة النظم أو النحو، ويتوسط البنية النَّحوية والبنية الدلالية قواعد التناسب، وهي قواعد خاصة بتحقيق التناسب بين التركيب وبين الدلالة قبل تصديرها صوتيا، وهي قواعد الحركة التوافقية على الجانب النحوي والدلالي وهي مجموعة من العمليات الذهنية القاعدية المعقدة توظف لغاية التناسب بين البعدين إذ إنها تشتغل على جوانب التحويل، والموافقات اللغوية بين التراكيب والدلالات، و تنسيق العلاقة بين التركيب والدلالة من ناحية القواعد اللغوية الكائنة واللغة القامة بالفعل. ليتحقق التمثيل الصوتي في الهيكل السطحي للجملة، ويلعب المعجم اللغوي دورًا مشتركًا بين كلٍّ من الدِّلالة والتركيب والأصوات؛ لأنه يعمل على إنتاج الوحدات الصوتية، والمورفيمية وما يتضمنه من تواضع دلالي، وإجراء تعديلات وفق فكرة التثبيت والإسقاط اللغوي وما يستدعيه السياق.

ومن هنا يعرض جاك اندوف تصورا ذهنياً لمعايير السَّلامة الدَّلالية، وتصوراً ذهنياً لمعايير التَّناسب، أما بالنِّسبة لمعايير السلامة يوضح أنَّها عمليات ذهنية معقدة ومتداخلة لم يتم رصدها ولم يتم وضع محددات لآلية عملها بعد في العقل البشري، ولا الحيز الذي تشغله من الكتلة المخية لدى الإنسان، فهو يقدم تصورا افتراضيا أن المستوى النحوي والدلالي والمعجمي تتبوأ الموقع الأهم والنسبة الأغلب في الذهن، هذا وقد وظَّف علم اللغة اللساني العرفاني بعض العلوم العصبية وعلى وجه الخصوص اللسانيات العصبية محاولة لوضع توصيف محدد يستند على أسس علمية دقيقة لبيان تلك العلميات الذهنية المرافقة للتصورات الدلالية. أمَّا بالنَسبة لمعايير التناسب، فهي معايير تحتل مكاناً أصيلا بين البنية النَّحوية، وبين البنية الدلالية، لا سيما أن التَّطلع للبنية الدلالية بنية أساسية ومقصد بشري، فالمعاني هي المراد وما البنية النحوية إلا خطوط نسقية تضمن نقل المعاني المقصودة لذاتها، وإلا

لبقيت حبيسة النفوس، والعملية النحوية عملية تنظيم وتأليف العلائق القائمة بين المفردات لغاية إيصال المعاني، وما المعاني إلا حقيقة التداول البشري، ومن هنا يميل جاك اندوف نحو البنية الدلالية؛ لأنَّ واقع وجود التراكيب يسير نحو تصريف المعنى.

وفي موقع آخر يبين جاك اندوف أنَّ "لكل تطبيقِ قاعدة نظمية تطبيقُ قاعدة دلالية"يؤكد فيها على العلاقة التلازمية بين المركب النحوي والمركب الدلالي وعدم التبعيد بينهما، وهو بهذا يتخطى أستاذه تشومسكي، وقد عد ذلك نوع من التحرير لبعض القيود التي نصت عليها النظرية، للوصول إلى تكاملية العناصر التوليدية التحويلية على مختلف المستويات اللغوية.

وعليه يمكن القول: إنَّه ليس بإمكان النَّظم ومن خلال المعايير التي يطرحها الإحاطة بالمعنى، لأنَّ تفعيل قواعد دلالية تتضمن جميع المعاني قول خطأ إلى حد ما، والسبب في ذلك أن تلك القواعد تتحمل الدلالات المعجمية الحقيقية في حين قد يتعسر تطبيقها على بعض الدلالات الهامشية التي قد تنسحب عنها، إذ يمكن تطبيق القواعد الدلالية على المعاني المعجمية ولكن المعاني الإزاحية ليست حمالة قواعد، فالدلالات المعجمية أحادية الجانب وفي معناها الأساسي متَّصلة بالنحو لكنها في معناها العام تخضع للقواعد السياقية.

إنَّ معايير التناسب مهمتها الرئيسة منوطة بالمعنى، ولتغيير المفهوم السائد أن الهيكل العميق هو المعنى بتغييب بقية المكونات التي تسهم في إنتاجه، جاءت معايير التناسب لتتصدر المكون الدلالي وقمة هرم إنتاج المعاني في البنية العميقة وإعادة لرأب العلاقات بين الهيكل السطحي والهيكل العميق.

ويقوم المكوِّن الدلالي على حزمة من القواعد وهي: التعبيرية: وتعني تقديم تفسيرات لكل المعاني الضمنية، والكونية: مطابقة المعنى بين اللغات لغاية الترجمة، والتأليفية: تكوين طريقة تجمع معاني أجزاء الجملة (جاك اندوف، د. ت، ص ٥٢)، إضافة إلى تلك القواعد يضيف قاعدتين تهيمنان على المكون الدلالي وهما إكراه النحوي، ويقصد به استحالة تعلم النَّحو من دون توظيف معلومات الأبنية التحتية للجمل (جاك اندوف، د. ت، ص٥٢)، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل الدلالة عن التوليد، فالمعنى هو الباعث الأساسي لإتقان القاعدية النحوية والتدرب على توظيفها، ومن ذلك أنَّ الكلمة قد تحمل معنيين فأكثر لا سيما في اللغات الطبيعية المعنى التحتي والمعنى الظاهري، وهنا يكمن دور قواعد التناسب الدلالي التي تعمل على التأليف بين البعدين في سبيل الوصول إلى المعنى الأكثر مناسبة للأداء.

فإتقان صياغة التركيب يعتمد على المعرفة الذهنية المسبقة بمعنى هذا التركيب، من أجل توجيه الوحدات توجيها صحيحا على خط الموقعية النسقية في الجملة، وهذا حسب راي جاك عمل لا إرادي يتحقق بالمعرفة الأولية للمعاني.

وينبه جاك اندوف إلى قضية أخرى تتناول طبيعة اللغة، يقول: "إنَّ اللغة تشفير ناجح وملائم نسبيا للمعلومات التي تنقلها، وأن ننكر هذه الفرضية يعني أن نرفض البحث عن نظامية في العلاقة بين النظم والدلالة"(جاك اندوف، د. ت، ص ٦٩).

ووفقا لهذه التفسيرات تقع الدلالة ضمن النَّظم، ثم تأخذ جانبا آخر على المستوى المعجمي الوظيفي، فالوظيفة التركيبية تؤدي توضيحا للمعاني إلى حد ما، ولكنها تُخرق وتُتجاوز أحيان ومن الأمثلة على ذلك تحديد التباين بين الفاعل والمفعول النحوي، والفاعل والمفعول المنطقي، فتموضع الصيغة في التركيب الجُمَلي انسجاما مع التقسيمات الأساسية في الهيكل العميق ضمين بتحديد الوظيفة، وهي ذاتها تعمل على تحديد المعنى.

أما المعيار الثاني فهو الإكراه العرفاني: ومهمته رصد العلاقة بين البنية التصورية والبنية الدلالي (جاك اندوف، د. ت، ص ٦٩)؛ ولهذا نفى فكرة فطريِّة معايير السَّلامة النَّحوية، ويُرجع ذلك إلى وجود التعارض بين فكرة التّجربة، والفطرية الذهنية وهي ما قال بها تشومسكي، واستدرك على استاذه فكرة الاكتساب التي تقوم عليها بعض عناصر سلامة المركبات الذهنية نتيجة الهيمنة عليها من قبل التجربة. فكلٌ من الإكراه النَّحوي والعرفاني يعززان احتكام النحو للمكون الدلالي.

وهو يرى – في محاولته إيجاد العلاقة بين البنية التجريدية والبُنية الدلالية– أنَّ البنية التجريدية بنية تحتية عميقة، تتعالق مع البنية الدلالية في مستوى التواصل، والانتقال من مستوى الدلالات اللغوية الأولية إلى دلالات مجازية (جاك اندوف، د. ت، ص٧١)، فالبنية التجريدية تتقدم من حيث الوظيفة على البنية الدلالية وتنبثق عنها، إذ ترتبط كلا البنيتين مع بعضهما بعلائق تنسيقية وفقا لقواعد التناسب. ويؤكد في موضع ثان "أنهما مصطلح واحد، ومقصدهما المستوى التمثيلي نفسه" (جاك اندوف، د. ت، ص ١٩١)، والمعلومات صور تجريدية باطنية تشتمل على المعاني، لا سيما أن التصورات تتقدم المعلومات، إلا أنه جعلهما شيئا واحدا.

خاتمة:

وبعد هذه الجولة في سبيل الوصول إلى مقاربة تفسيرية للقدرة اللغوية واستظهار بعض عمليات التحويل والتوليد عند تشومسكي، والوقوف على معيار النظم والمكون الدلالي عند جاك اندوف، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يأتي:

– يرتبط التوليد ارتباطا وثيقا بالعمليات الذهنية الخالصة التي تعمل على إنتاج الأفكار اللامتناهية، ومهمته الرئيسية الاشتغال بإنتاج الجمل بإخضاعها للانتقائية التركيبية السليمة. إذ إنه ماكينة العملية الإبداعية، وتوليد سلالة من الجمل بالاعتماد على فكرة التناهي يعد بحذ ذاته عملا خلاقا.

– القواعد التحويلية ماكينة الهدم وإعادة البناء للتوصل إلى الفعل الإنساني الأخير، وتعمل المعايير التحويلية على إثراء القدرة اللغوية لدى لغة ما، وتكشف عن الجمل القابلة للاستعمال.

– البنية العميقة مجموعة من الأنساق القاعدية المهيمن عليها بالعمليات العقلية الباطنية، ويتعهد الهيكل العميق بعمليات التَّحول وتواتر الوحدات على خط النسق الأفقي، وهو عبارة عن ضوابط ذهنية تتعالق مع القدرة اللغوية وتتصل اتصالا محكما بالمعنى، فهي حمالة الدلالة الضمنية الخبيئة. وكل جملة هي صورة أخرى عن البنية العميقة، وما يطفو على السطح ليس إلا نمط أحادي عن البناء الغائب قابل للفهم.

– القدرة اللغوية لدى تشومسكي ترتبط فعليا بالأداء، وهي ضوابط ذهنية تجريدية تهيمن على الإنتاج اللغوي من الجمل والتراكيب وتلزمها بمعيار السلامة اللغوية.

– تنامي ماهية القدرة اللغوية بإضفاء بعض التعديلات عليها من خلال فكرة التحييد؛ والتي تقوم على إعطاء كل جملة بعدا مستقلا عن الجملة الأخرى في عملية المعالجة وبتقديم معيار لغوي خاص لكل جملة.

– عملية التحويل تقوم على سحب كل الصيغ السياقية القابلة للتداول والاستعمال والموافقة للقواعد النحوية من هيكلها العميق إلى هيكلها السطحي، ولا يمكن افتراض حتمية التماثل بين بنية الجملة في شكلها العميق مع الأحداث الكلامية الممثلة للجملة في وقت إجرائها من ناحية ثانية.

– إن مهمة الهيكل العميق هي معالجة المعاني بينما يشتغل الهيكل السطحي بالأصوات، وكلاهما يفتقران إلى المكون النَّحوي.

– تتماثل حركة النَّسق الفونيمي السَّطحي تماثلا نسبيا مع حركة النَّسق الفونيمي التحتي، والتمثيل الفعلي يعتريه الكثير من العوامل الخارجية التي تؤثر فيه وتغير من مضامينه.

– مفهوم الدلالة عند جاك وتشومسكي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتراكيب الجملية، لا سيما أنهما اشترطا مبدأ التأليف القائم على العلاقات والانسجام بين المفردات. ويستغرق التوليد عند جاك جميع المستويات اللغوية، بينما اقتصر عند تشومسكي على النظم.

– أطلق جاك معايير السلامة الدلالية على غرار قواعد السلامة النحوية عند تشومسكي، ومهمتها القيام على اتساق المكونات الدلالية، وهذه المعايير ليست مقتصرة على المستوى السطحي بل تتعدى ذلك إلى إنتاج المعاني في الهيكل العميق لم يتم تحديد آلية عملها في العقل البشري.

– تتوسط البنية النَّحوية والبنية الدلالية قواعد التناسب، التي تعمل على تحقيق التناسب بين التركيب وبين الدلالة.

– لا فطريِّة في معايير السَّلامة النَّحوية عند جاك اندوف، ويعيد ذلك إلى وجود التعارض بين فكرة التّجربة، والفطرية الذهنية، وليس بإمكان النَّظم عنده الإحاطة بالمعنى، إذ قد يتعسر تطبيقه على بعض الدلالات الهامشية.

المصادر والمراجع:

١– آن بافو، ماري، الياسرفاتي، جورج، **النظريات اللسانية الكبرى في النحو المقارن إلى الدرائعية**، ترجمة محمد الرّاضي، المنظمة العربية للرجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٢.

٢– باقر، مرتضى جواد، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٢.

٣– بو بكر، كزموط، **الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث _ دراسة في فكر أحمد عمايرة خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها**، تخصص الفكر النحوي واللسانيات، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١١.

٤– بوقرة، نعمان، **اللسانيات اتجاهات وقضاياها الراهنة**، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٩.

٥– التواتي بن التواتي، **المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث**، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط.

٦– جاك اندوف، راي، **علم الدلالة والعرفانية**، ترجمة عبد الرزاق بنور، دار سيناترا، تونس.

٧– الخولي، محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨١.

٨– درقاوي، مختار، **نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم**، د ن، د ط، د ت.

٩– الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.

١٠– زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.

١١– زكريا، ميشال، **مباحث في النظرية الألسنية وتعلم اللغة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

١٢– صبيح، عبد علي، **نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث**، كلية التربية في جامعة البصرة، ٢٠١١.

١٣– عثمان، إبراهيم محمد إبراهيم، **من المدارس الألسنية المدرسة التوليدية التحويلية**، د ن، د ط، د ت.

١٤– العلوي، شفيقة، محاضرات في الدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤.

١٥– عمايرة، خليل أحمد، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، در وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

١٦–غلفان، مصطفى، **اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرناجالأدنوي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٠.

١٧– فاخوري، عادل، **اللسانية التوليدية والتحويلية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.

١٨- قدرو، أحمد محمد، **مبادئ في اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٨.

١٩- كاظم، رفعت كاظم، **المنهج التوليدي والتحويلي**، دراسة وصفية وتاريخية، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، ٢٠٠٩

٢٠- النجار، نادية رمضان، **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، د. ط، د. ت، ص١٧٧.

٢١- ياقوت، أحمد سليمان، **في علم اللغة التقابلي- دراسة تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط، ١٩٨٥.

Sources and references:

1. Al-Alawi, Shafiqa, **Lectures on the Contemporary Linguistics Student**, Research for Translation, **Publishing and Distribution**, Lebanon, 5th Edition, 2004.

2. Al-Khouli, Muhammad Ali, Transformative Grammar of the Arabic Language, Mars Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1981.

3. Al-Najjar, Nadia Ramadan, the language and its systems among the ancients and the modernists, Dar Al-Wafaa Dunya for Printing and Publishing, Alexandria, Dr. I, d. T, p.177.

4. Al-Rajhi, Abdo, Arabic grammar and the modern lesson, Dar Al-Nahda Arab Printing and Publishing, Beirut, Dr.

5. Amayreh, Khalil Ahmad, The Distance Between Syntaxisation and Linguistic Application, Research in Grammatical Thinking and Linguistic Analysis, Dor Wael for Publishing and Distribution, Amman, Vol.1, 2004.

6. Anne Bafoe, Mary, Al-Yasserfati, George, The Major Linguistic Theories in Comparative Grammar to Investigationalism, translated by Muhammad Al-Radi, Arab Organization for Translation, Beirut, Edition 1, 2012.

7. Baqer, Mortada Jawad, Introduction to Generative Grammar Theory, Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution, Jordan, 1st Edition, 2002.

8. Bougherra, Noman, Linguistics, Trends and their Current Issues, the World of Modern Books, 1st Edition, 2009.

9. Bu Bakr, Kasmout, the generative trend in modern Arabic grammar _ a study on Ahmed Amayra's thought during a book in the direction of language and its structures, specializing in grammatical thought and linguistics, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Languages, Qasdi Mirbah University, and Ouargla, 2011

10. Darkaoui, Mukhtar, Chomsky's Transformational Theory, Generative Foundations and Concepts, dn, d i, dt.

11. Fakhoury, Adel, Generative and Transformative Linguistics, Dar Al-Taleea for Printing and Publishing, Beirut, 2nd Edition, 1988.

12. Gulfan, Mustafa, Generative Linguistics from the Pre-Standard Model to the Literary Program, Modern Book World, Jordan, Edition 1, 2010.

13. Jakindoff, Ray, Semantics and Sophisticated, translated by Abd al-Razzaq Bennour, Sinatra House, and Tunisia.

14. Kazem, Rifat Kadhim, The Generative and Transformative Approach, A Descriptive and Historical Study, Dar Tigris, The Hashemite Kingdom of Jordan, 1st Edition, 2009

15. Othman, Ibrahim Muhammad Ibrahim, from the linguistic schools, the transformational obstetric school, dn, d i, dt.

16. Qadro, Ahmad Muhammad, Principles of Linguistics, Dar Al-Fikr, Damascus, 3rd Edition, 2008.
17. Subaih, Abd Ali, the Theory of Arabic Grammar and Modern Linguistic Lesson Curricula, College of Education at Basra University, 2011.
18. Touati Ben Touati, Schools of Linguistics in the Modern Era and their Approaches to Research, House of Awareness for Publishing and Distribution, Algeria, Dr. I.
19. Yaqout, Ahmed Soliman, in Contrastive Linguistics - An Applied Study, University Knowledge House, Alexandria, Dr. I, 1985.
20. Zakaria, Michel, researcher in linguistic theory and language learning, University Foundation for Studies and Publishing, Beirut.
21. Zakaria, Michel, Transformative Generative Linguistics and Arabic Grammar (simple sentence), University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, Edition 2, 1985.